الاراضي المسجّلة بأسمائهم، أو يتصرّفون بها كمستأجري أرض دولة؛ شريحة الفلاحين المزارعين الذين كانت لديهم وسائل عمل، وحيوانات، ولكنهم كانوا يفلحون أرض الغير، ولذلك كانوا ملزمين بدفع رسوم زراعية سنوية، علاوة على العشر المدفوع للدولة؛ شريحة الفلاحين المعدمين من الارض ولا مزارع لديهم (حرّاثين)، وكانوا يتلقّون من مالك الارض، أو من مستأجرها، ليس فقط حق فلاحة الارض، بل ووسائل العمل، والبهائم، والبذار، ويفلحون الارض لقاء خُمس المحصول (ص ٣٠).

وأكدت غوجانسكي حقيقة ان الارض، في عهد الامبراطورية العثمانية، كانت، بغالبيتها الساحقة، ملكاً للدولة، وان تلك الملكية، هي «جوهر أسلوب الانتاج التقليدي الذي كان سائداً في الامبراطورية العثمانية» (ص ١٧). ووفقاً لهذا الشكل من الملكية، فان الدولة هي التي تقرّر حق هذا المواطن، أو ذاك، في استعمال هذه القطعة من الارض، أو تلك، مقابل الحصول منه على مقابل (الضريبة). وحيث ان الاقتصاد الزراعي العثماني كان اقتصاداً يرتكز على أساس الانتاج الاستهلاكي الذاتي، فقد كانت الضريبة تُدفع، أيضاً، بشكل منتوج طبيعي. وأوردت الباحثة «ان ملكية الدولة للأرض، ومدلولاتها، بدأت، في مرحلة معيّنة، تقف حجر عثرة أمام التطوّر الاقتصادي ـ الاجتماعي. فحقيقة ان أكثرية الاراضي الزراعية لم تكن في أيدٍ خاصة منعت تحويل الأرض الى موضوع للبيع والشراء ـ للتجارة ـ وأدّت، أيضاً، الى عدم اهتمام المنتجين باصلاح الاراضي وزيادة انتاجها» (ص ١٨).

وباختصار، فان اسلوب الانتاج الشرقي، هذا، فتح المجال، خاصة في ما يتعلق بملكية الارض، لتركيز الاراضي في أيدي كبار الملّاك من خارج القرية الفلسطينية ومن خارج فلسطين. امّا في ما يخص المدن والحرف والتجارة، فقد كانت احدى السمات المميّزة لأسلوب الانتاج الشرقي ـ التقليدي هي بقاء المدن مراكز للتجارة والحرف، «وذلك على عكس الوضع الذي ساد في الفترات السابقة للنظام الاقطاعي في أوروبا» (ص ٣١).

واستنتجت الباحثة من استعراضها لما سبق «انه ورغم ظهور براعم الرأسمالية في فلسطين، في أواخر العهد العثماني، الّا ان وتيرة تطوّر تلك الاسس كانت بطيئة، ولم يكن فيها ما يكفي لاستبدال علاقات الانتاج التقليدية (الشرقية الآسيوية) بعلاقات انتاج بورجوازية. والى جانب هذا، فان فلسطين، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تكن منطقة معزولة، تماماً، عن التطورات الاقتصادية العالمية؛ بل على العكس، كانت احد أهداف التسلّل الاستعماري» (ص ٣٧).

وفي الفصل الثاني من الجزء الاول انتقلت الكاتبة الى معالجة مسائل التغلغل الاستعماري اليهودي، والصهيوني، الى فلسطين، بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر «مع اشتداد التنافس بين الدول الامبريالية الكبرى على تقسيم، واعادة تقسيم، العالم، وتحوّلت الامبراطورية العثمانية الى حلبة صراع هامّة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا والنمسا ـ هنغاريا وروسيا القيصرية. وفي أربعينات القرن التاسع عشر، أقامت هذه الدول قنصليات لها في القدس، تمتّعت بامتيازات (استسلامية) فُرضت على السلطنة العثمانية الضعيفة. وكانت مهمّة القنصليات تمهيد السبيل [الى] السيطرة على فلسطين، وذلك من طريق الحصول على امتيازات، وشراء أراضٍ، وتشجيع هجرة رعايا دولها، واقامة مؤسسات ثقافية، وصحية، واغاثة، وتطوير خدمات البريد، وغير ذلك» (ص ٤٥).

وحصرت المؤلفة تسرُّب الصهيونية الى فلسطين بوسائل، أولاها الشركات الاستعمارية اليهودية (غير الصهيونية)، وأبرز هذه الشركات الجمعيات الخيرية، كالالياسن، والجمعية الانكلو ـ يهودية، والجوينت، ومشروع روتشيلد، ونشاط جمعية الاستيطان اليهودي (J.C.A) ، واللجنة اليهودية الاميركية؛ وثانية وسائل التغلغل هي من طريق الهجرة الصهيونية ومن بدايات النشاط الاستيطاني، تطبيقاً للفكرة الصهيونية، وذلك منذ ما بعد المؤتمر الصهيوني الاول ١٨٩٧؛ اذ «انشغلت الحركة الصهيونية، بنشاط كبير، بالقضايا الاقتصادية، وأقرّت، في المؤتمر الاول، خطة هيرمان شبيرا لاقامة صندوق لشراء الاراضي. وفي المؤتمر الخامس، سنة ١٩٠١، تقرّر انشاء هذا الصندوق، الكيرن كاييمت» (ص ٥٤). وتسهيلاً لشراء الاراضي، أنشأت الحركة الصهيونية،